



الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة العشرين
(12-21 نيسان/أبريل 2021)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2021

الملحق رقم 24



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة العشرين
(12-21 نيسان/أبريل 2021)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة دورتها العشرين في الفترة من 12 إلى 21 نيسان/أبريل 2021 باستخدام منصة افتراضية. وكان الموضوع العام هو "بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب".

وكانت إحدى الرسائل الرئيسية للجنة أن التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي ألا ينظر إليهما على أنهما متتابعان أو منفصلان. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة طريق للتعافي من الجائحة وبناء القدرة على مواجهة الصدمات المستقبل. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود منظورا طويلا الأجل في وضع السياسات إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، بناء على الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، والتزاما ثابتا بتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. وقدمت أذربيجان وإندونيسيا وكولومبيا عروضاً بشأن مسائل مؤسسية مختلفة في إطار حوار تقاعلي مع الخبراء.

وشددت اللجنة على أن إدارة المالية العامة على نحو شفاف وخاضع للمساءلة وقائم على المشاركة عنصر أساسي من عناصر الحوكمة الفعالة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، عندما تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات. ولا يمكن أن تكون الظروف الاستثنائية عذرا لانعدام الشفافية والمساءلة والمشاركة. ومن شأن هذه القرارات أن تؤثر على فعالية الإنفاق العام وتوفير الخدمات العامة، والإنصاف في توزيع الأموال العامة، والديناميات السياسية ورفاه السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة والمقصية، بما في ذلك اللاجئين والمشردون، وكلها أمور تؤثر معا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت اللجنة على ضرورة الأخذ بزمام الأمور فيما يتعلق بإعمال المبادئ الـ 11 للحوكمة الفعالة من أجل التعجيل بالعمل على بناء مؤسسات قوية واتخاذ إجراءات فعالة. ولتحقيق ذلك، يلزم وجود آليات لدعم ثقافة إعمال المبادئ على جميع المستويات وبين الأجيال الأكبر والأصغر سنا من العاملين في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن بذل المزيد من الجهود لتعزيز وعي البرلمانين والأمناء الدائمين مع التركيز على تشجيع "التميز الوزاري" وتطوير المهارات القيادية للتمكين من التنفيذ.

وأوصت اللجنة بمواءمة الميزانيات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، التي تتطلب في معظم الحالات إعادة تنظيم الميزانيات، بناء على البرامج والأنشطة. ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف عن طريق إدماجها في نظم الميزنة الوطنية قرارا استراتيجيا من القادة السياسيين، فضلا عن بذل جهود تقنية. وتشكل إعادة تنظيم الميزانيات من الشكل التقليدي إلى الميزنة القائمة على الأنشطة والميزنة البرنامجية خطوة رئيسية ستتمكن الحكومة من تخصيص الأموال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد النتائج. ويستلزم تحسين الميزنة في سياق السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المشاركة، وذلك مثلا من خلال إعلام ومحوارة الهيئات التشريعية، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمجتمع المدني، والجمهور. ويتيح كل من شفافية الميزانية والإلمام بأدواتها المشاركة العامة في عملية الميزانية بجميع مراحلها.

وشددت اللجنة على أن إمكانات الشراء العام المستدام لا يستفاد منها كثيرا. ويمثل الشراء العام، في المتوسط، نسبة تتراوح بين 13 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال استخدام الإنفاق العام، يمكن للحكومات أن تكون قدوة، بتحفيز الأسواق لتداول المنتجات والخدمات المستدامة والمساعدة في توجيه المجتمع نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. ويمكن استخدام آليات السوق لتوسيع خيارات الشراء ولكنها تتطلب النقيش والإنفاذ إلى جانب القدرات في القطاع العام لدعمها. ويمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن تؤدي دورا حاسما في رصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني، وينبغي وضع تشريعات ملائمة للقيام بذلك بفعالية.

وأبرزت اللجنة أن الجائحة عجلت بظهور اتجاه الرقمنة والعمل المرن في القطاع العام وفتحت إمكانات لطرائق عمل جديدة، مع استخدام التكنولوجيا وأنواع جديدة من العقود. وينبغي أن تعكس خطط الاستحقاقات والتعويضات وعقود العمل المعقولة لجميع أنواع العاملين في الخطوط الأمامية الطبيعة المتغيرة للعمل في القطاع العام والمخاطر التي يواجهها العاملون في الخطوط الأمامية. وكشفت طرق العمل الجديدة أيضا عن أوجه عدم مساواة وفجوات رقمية في القوة العاملة في القطاع العام. وينبغي منح فرص متكافئة لتوفير الفرص الرقمية مع إيلاء اهتمام خاص للمستوى المحلي. ومن أجل التعافي المستدام من الجائحة، ينبغي تقديم الخدمات العامة مع التركيز على مركزية المواطنين وإدارة القوة العاملة بما يتماشى مع توقعات عموم الناس.

ولاحظت اللجنة أيضا أنه من المرجح أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم التحديات القائمة في البلدان المتأثرة بالنزاعات وزيادة الضغط على المؤسسات التي تعاني أصلا. وازداد العنف الجنسي والجنساني بسبب الجائحة حيث تم تمكين قوات الأمن وأتيحت لها الفرصة لإساءة استغلال موقعها. والقيادة الاستباقية للحكومات بالغة الأهمية للتعافي من الجائحة وينبغي أن تكون خالية من الاعتبارات السياسية. والمعلومات الواضحة والمتحقق منها والمدعومة بالأدلة ضرورية للتغلب على التحديات المتعلقة بالأخبار الزائفة وعدم الثقة في الحكومة. ولا يزال القادة المحليون ومنظمات المجتمع المدني في الميدان شركاء بالغين الأهمية لبناء السلام وتقديم المساعدة لبرامج التطعيم التي تعتمد على الثقة والشرعية.

واعتمدت اللجنة مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أكدت اللجنة من جديد مساهمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 بشأن موضوع عام 2021 من منظور الحوكمة والإدارة العامة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
6	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها
6	ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده
10	باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده
11	جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
13	الثاني - تنظيم الدورة
13	ألف - أعمال الدورة
13	باء - جدول الأعمال
14	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
	الثالث - بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب
15	ألف - تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في سياسات الإصلاح القائمة على مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة
17	باء - إدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزنة وإدارة الشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني
18	جيم - الشراء العام المستدام في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة
	دال - المسائل المتعلقة بإدارة القوى العاملة في القطاع العام في سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا
20	هـ - بناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات
22	الرابع - أعمال اللجنة في المستقبل
25	المرفقات
27	الأول - قائمة الوثائق
28	الثاني - مراسلات واجتماعات افتراضية غير رسمية عُقدت خلال الدورة العشرين

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها العشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إن يشير إلى قراره 26/2019 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2019 و 21/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020 وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس انتباغ نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وانه يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وانه يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وانه يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽¹⁾،

وانه يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وانه يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽²⁾، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146

واند يشير إلى قرار الجمعية العامة 202/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

واند يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

واند يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 236/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تنمية الموارد البشرية،

واند يشير إلى قرار الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020، الذي أدركت فيه ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار غير مسبقة، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات، وللسفر والتجارة على الصعيد العالمي، وما لها من أثر مدمر على سبل عيش الناس، وأكدت مرة أخرى التزامها الكامل بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة،

واند ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها العشرين⁽³⁾، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب، وفقا لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021؛

2 - **يدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾ في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 24 (E/2021/44).

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب

4 - **يكرر تأكيد** الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعًا ومرونة وتكاملاً تحقيقاً لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛

5 - **يشير** إلى أهمية تنفيذ خطة عام 2030 في الوقت المحدد لها، وبحث الحكومات على معالجة ما يعتري المؤسسات على جميع المستويات من أوجه الضعف الهيكلي والإجرائي التي قد تعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، والسعي إلى إجراء إصلاحات جريئة في مجال السياسة العامة للتعجيل بتحقيق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة؛

6 - **يسلم** بأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود يتطلبان اعتماد منظور طويل الأجل في وضع السياسات العامة، إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، استناداً إلى الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وكذلك الالتزام الثابت بتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع؛

7 - **يسلم أيضاً** بأن كيانات الإدارة العامة شركاء أساسيون في وضع آليات مؤسسية ملائمة وضمان توجيه الكفاءات والمهارات والسلوكيات في القوة العاملة نحو التنفيذ الفعال للأهداف الموجهة نحو إنجاز المهام استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة، ويشجع الحكومات على إدماج عملها المتعلق ببناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات في عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية؛

8 - **يؤكد من جديد** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة⁽⁵⁾، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعمها لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

9 - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة لتفعيل المبادئ، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد، على نحو شامل، وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

10 - **يشجع** الحكومات على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة، وإنشاء أطر شفافة لتنظيم الشراء العام باعتباره أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، وتعزيز آليات المراقبة الوطنية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، إلى جانب المؤسسات الرقابية المستقلة الأخرى، حسب الاقتضاء، في مراجعة حسابات أداء الميزانية، ولإدماج الالتزامات بأهداف التنمية

(5) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24 (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

المستدامة في صميم العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناء على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

11 - **يشجع أيضاً** الحكومات على الاستفادة من الإنفاق العام لتحفيز الأسواق على تداول المنتجات والخدمات المستدامة والمساعدة في توجيه المجتمع نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات اللازمة للإدارة الفعالة للشراء العام المستدام على جميع المستويات؛

12 - **يشير** إلى أن بناء مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات يتطلب فهماً شاملاً لنطاق وقدرات القوة العاملة في القطاع العام، ويسلم ببروز طرائق عمل جديدة في العديد من البلدان، ويشجع الحكومات على وضع خطط مناسبة لإدارة العمل المرن والعمل التعاقد في القطاع العام، واستعراض قوانين العمل في القطاع العام لتعكس ترتيبات العمل المرنة، ووضع بروتوكولات ومبادئ توجيهية لتقييم الأداء في نظم العمل المرنة، وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تعزيز المهارات الرقمية في سياق تخطيط القوة العاملة في القطاع العام على المستويين الوطني ودون الوطني؛

13 - **يرحب** بما تواصل اللجنة القيام به من أعمال من أجل بناء مؤسسات قوية بغية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، ويتطلع إلى زيادة مشاركة اللجنة في تعزيز الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في هذه الحالات ومساهمتها في عمل لجنة بناء السلام؛

المتابعة

14 - **يطلب** إلى اللجنة أن تدرس، في دورتها الحادية والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 4 إلى 8 نيسان/أبريل 2022، موضوع دورة المجلس لعام 2022 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

15 - **يدعو** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أخذاً في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

16 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

17 - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

18 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

2 - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ توضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022، توصي المجلس باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مواعيد الدورة الحادية والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يقرر أن تُعقد الدورة الحادية والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من 4 إلى 8 نيسان/أبريل 2022؛

(ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة بصيغته الواردة أدناه:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - 3 - الجوانب المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022.
 - 4 - بناء مؤسسات قوية لمكافحة تغير المناخ وآثاره، ومن أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها واستعادتها.
 - 5 - مسائل الحوكمة وبناء المؤسسات في البلدان المتأثرة بالنزاعات.
 - 6 - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني.
 - 7 - مسائل في مجال الإدارة المالية العامة والميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة.
 - 8 - المسائل المتعلقة بالقوة العاملة في القطاع العام.
 - 9 - مسائل في مجال الحوكمة الرقمية.
 - 10 - حوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الجوانب المؤسسية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.
 - 11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجنة.
 - 12 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والعشرين.
- (ج) يقرر وجوب الاستمرار في إعداد الوثائق التي تدعم جدول الأعمال المؤقت من خلال أساليب العمل المتبعة في اللجنة.

جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

3 - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 بشأن موضوع بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب، والتي أحييت إلى رئيس المجلس بصفته رئيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 10 آذار/مارس 2021⁽¹⁾. ودرست اللجنة كذلك موضوع عام 2021 من منظور الحوكمة والإدارة العامة في دورتها العشرين.

4 - وكانت إحدى الرسائل الرئيسية للجنة أن التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليسا متتابعين أو منفصلين. وتقدم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة طريق للتعافي من الجائحة وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود اعتماد منظور طويل الأجل في وضع السياسات إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، استنادا إلى مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة⁽²⁾، والتزاما ثابتا بتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع.

5 - ولتلبية احتياجات من تُركوا خلف الركب، بمن فيهم النساء، فإن مشاركتهن في عمليات صنع القرار واضطلاعهم بأدوار قيادية أمر ضروري. ويتيح تعزيز نموذج الحوكمة الشاملة المشاركة في الإنشاء والتعاون مع أصحاب المصلحة، فضلا عن القيادة النسائية على الصعيدين دون الوطني والوطني، حيث توفر الخطط والسياسات والبرامج منظورا شاملا. وفي جميع أنحاء العالم، تعيد الحكومات ابتكار نفسها لكي تكون جاهزة لمستقبل تتمتع فيه بالقدرة على إيجاد أشكال تعاونية للقيادة في ظل نهج يركز على الحكومة ككل وعلى المجتمع بأسره.

6 - وأعقبت اللجنة ذلك بالتشديد على أن إدارة المالية العامة على نحو شفاف وخاضع للمساءلة وقائم على المشاركة عنصر أساسي من عناصر الحوكمة الفعالة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، عندما تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات. ولا يمكن أن تكون الظروف الاستثنائية، التي تتخذ فيها القرارات بين عشية وضحاها، عذرا لانعدام الشفافية والمساءلة والمشاركة. وقد تؤثر هذه القرارات على فعالية الإنفاق العام وتوفير الخدمات العامة، والإنصاف في توزيع الأموال العامة، والاستدامة المالية والمديونية والديناميات السياسية في المستقبل، ناهيك عن رفاه السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة والمقصية، بما في ذلك اللاجئين والمشردون، وكلها تؤثر معا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7 - وشددت اللجنة على أن الإمكانات الهائلة للشراء العام المستدام لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي. وباستخدام القوة الشرائية للإدارة العامة لتوجيه المنتجات والخدمات نحو الاستدامة، يمكن للحكومات أن تكون قدوة وأن تحفز الأسواق حتى تكون المنتجات مستدامة. ويمثل الشراء العام، في المتوسط، نسبة تتراوح بين

(1) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/27306CEPA_contribution_to_2021_HLPPF.pdf

(2) للاطلاع على النص الكامل للمبادئ، انظر E/2018/44-E/C.16/2018/8، الفقرة 31.

13 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وإيجاد الظروف القانونية للشراء العام المستدام واستفادة الدروس من البلدان الرائدة أمران يدعمان تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة.

8 - وينبغي أن تكون جودة الإدارة العامة والحوكمة عنصرا من عناصر السياسات الاستراتيجية الوطنية ودون الوطنية بشأن تنفيذ خطة عام 2030. وفي الغالب حتى الآن، لا تشكل الكيانات المسؤولة عن الحوكمة والإدارة العامة، بما في ذلك المدارس الحكومية ومعاهد التدريب، جزءا من الإطار السياسي لخطة عام 2030، ومع ذلك فهي من الشركاء الأساسيين لوضع آليات مؤسسية مناسبة وضمان توجيه الكفاءات والمهارات والسلوكيات في القوة العاملة إلى التنفيذ الفعال للغايات الموجهة نحو إنجاز المهام بناء على أهداف التنمية المستدامة.

9 - وأدت الصدمات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة حدة أوجه هشاشة البلدان التي هي في مرحلتي النزاع أو ما بعد النزاع بطريقة تضعف قدرتها على اكتساب الزخم لتحقيق معظم غايات أهداف التنمية المستدامة. ويظل السلام والأمن وإدارة النزاعات أمورا حاسمة لتهيئة الظروف المواتية والبيئة التمكينية للنهوض بتلك الأهداف. ولذلك، تحتاج البلدان التي هي في مرحلتي النزاع أو ما بعد النزاع إلى مضاعفة جهود الشراكة الإنمائية للتعافي من ويلات الجائحة والعودة إلى مسار التعافي.

10 - ودخلت اللجنة في حوار مع ثلاثة من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بهدف تشجيع التفاعل المباشر مع البلدان المهتمة بشأن الجوانب المؤسسية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وقدم كل من أذربيجان وإندونيسيا وكولومبيا تجارب ملموسة للمناقشة. وأوضحت المناقشة أنه يجري إحراز تحسن كبير في نوعية الإدارة العامة والحوكمة الوطنيتين، مع وضع حلول وأولويات في ضوء السياق الموجود، وأن تبادل الخبرات بين البلدان يمكن أن يحفز التقدم.

11 - ويمكن الاطلاع على مزيد من الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بالمسائل التي أثّرت في مساهمة اللجنة في المنتدى في الفصل الثالث من هذا التقرير.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - أعمال الدورة

12 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 45/2001، من 24 خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعملاً بقرار المجلس 3/2020، بشأن ترتيبات العمل المنقحة لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020 ودورات هيئاته الفرعية، والمقرر 215/2021، بشأن مواعيد الدورة العشرين للجنة، ومع مراعاة المقرر 213/2021 بشأن الإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات الهيئات التي تتعقد أثناء الدورات والهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في دورة المجلس لعام 2021، عقدت اللجنة دورتها العشرين في شكل افتراضي في الفترة من 12 إلى 21 نيسان/أبريل 2021 (انظر المرفق الثاني).

13 - واعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن الدورة في 21 نيسان/أبريل 2021.

باء - جدول الأعمال

14 - كان جدول أعمال الدورة العشرين للجنة كما يلي:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - الجوانب المتعلقة بالحوكمة والإدارة العامة لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021.
- 4 - حوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الجوانب المؤسسية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.
- 5 - تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في سياسات الإصلاح القائمة على مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة.
- 6 - إدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزنة وإدارة الشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- 7 - المشتريات العامة المستدامة في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.
- 8 - أثر جائحة مرض فيروس كورونا على العاملين الأساسيين في القطاع العام.
- 9 - بناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات.
- 10 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة.
- 11 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها العشرين.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

15 - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها العشرين:

الرئيسة:

جيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيسة:

غيرت بوكارت (بلجيكا)

لويس مويلمان (هولندا)

لميا مبيّض بساط (لبنان)

المقرر:

هنري سارداريان (الاتحاد الروسي)

الفصل الثالث

بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب

ألف - تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في سياسات الإصلاح القائمة على مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

تعزيز الأخذ بزمام أعمال المبادئ لتسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

16 - شددت اللجنة على ضرورة الأخذ بزمام أعمال المبادئ لتسريع العمل على بناء مؤسسات قوية واتخاذ إجراءات بشأن أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، يلزم وجود آليات لدعم ثقافة أعمال المبادئ على جميع المستويات وبين الأجيال الأكبر والأصغر سنا من العاملين في القطاع العام. وكما لوحظ في الدورات السابقة، تتطلب معالجة الثغرات في قدرات القوة العاملة في القطاع العام تعزيز برامج التدريب ذات الصلة، والتعلم من الأقران، وتبادل الممارسات الجيدة داخل البلدان وفيما بينها، وتوفير التدريب الأساسي على أهداف التنمية المستدامة لجميع العاملين في القطاع العام. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للمستويات دون الوطنية في مجال التطوير والتدريب المهنيين، نظرا لأن السلطات المحلية هي المستويات التنفيذية الرئيسية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوعي بين البرلمانيين والأمناء الدائمين مع التركيز على تشجيع "التميز الوزاري" وتطوير المهارات القيادية من أجل التمكين من التنفيذ.

دراسات إقليمية عن الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

17 - رحبت اللجنة بالمبادرة التي اتخذتها مؤخرا الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لإجراء دراسة خط أساس لتنفيذ المبادئ في أفريقيا، وأشارت إلى أن الغرض من الدراسة هو تحديد تجارب الحكومات في أفريقيا وحالة استعدادها لتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في السياقات الوطنية. وستتخذ الدراسة المقبلة أداة لتقديم توصيات إلى الحكومات في أفريقيا باتخاذ خطوات نحو بناء مؤسسات عامة تكون قادرة على الصمود وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، وتبادل أفضل الممارسات المؤسسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

18 - وأحاطت اللجنة علما بالموجز التنفيذي للدراسة، الذي اعترفت فيه الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بأهمية المبادئ بالنسبة للولاية الموسعة للآلية، وهي رصد وتقييم تنفيذ خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة عام 2030. وستقدم الآلية أيضا تقريرا في الدراسة عن أثر الجائحة على تنفيذ المبادئ، وستقدم دراسات حالات إفرادية تتعلق بتصميم السياسات وتنفيذها في مجموعة مختارة من البلدان المشمولة بالدراسة. ونظرت اللجنة في حالة كينيا ببعض التعمق، مشيرة إلى التقدم المحرز في تطبيق المبادئ في جميع مكونات القطاع العام، وهي مبادئ تستند إلى القانون الأساسي للبلاد، مع ملاحظة ما يترتب من آثار في الميزانية على التحول إلى تدابير الاستجابة لحالات الطوارئ وما ينجم عند ذلك من تقييد للجهود الرامية إلى تعزيز مهام الرقابة، ووضع السياسات السليمة، والنزاهة، والشفافية، ومشاركة أصحاب المصلحة.

19 - ورحبت اللجنة أيضا بمشروع دراسة عن تنفيذ المبادئ في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، خلص إلى أن العديد من مشاكل وعقبات بناء المؤسسات في المنطقة لها أرضية مشتركة ويمكن معالجتها باستخدام أدوات ونهج مماثلة. وأحاطت اللجنة علما بالملاحظات الواردة في الدراسة المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال الشفافية في الاتحاد الروسي من خلال رقمنة الخدمات العامة، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتصدي لجائحة كوفيد-19 بمشاركة القطاع الخاص. وأفيد كذلك في الدراسة بأن بلدانا مختلفة في المنطقة تواجه تحديات في شكل نقص واضح في الخبرات والموارد في القطاع العام، يرتبط أحيانا بالاعتباطية في التوظيف، والحجم المفرط لأجهزة الدولة، وعدم كفاية الكفاءة المهنية للموظفين العموميين، وعدم وجود نظم لإدارة الموارد البشرية. وحُدِّد أيضا انعدام التعاون بين السلطات العامة باعتباره شاغلا في بعض البلدان التي يكون فيها التنسيق والحوار بين إدارات مختلف الجهات الحكومية محدودين. وتثير المسائل المتعلقة بالتبعية وتقاسم المسؤوليات والموارد فيما بين مستويات الحكومة القلق. وأحاطت اللجنة علما بنتائج الدراسة التي تشير إلى أن وضع السياسات السليمة يمثل أيضا تحديا في المنطقة، حيث أن مستويات المعلومات الإحصائية منخفضة بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر، فضلا عن الافتقار إلى برامجيّات لتحليل البيانات. ويُعتقد أن وضع سجلات موحدة للمعلومات وقواعد بيانات يمكن لجميع الكيانات العامة الوصول إليها هو سبيل للمضي قدما.

استعراض التوجيهات التقنية

20 - أحاطت اللجنة علما بالجهود التي بُذلت مؤخرا لتعزيز تفعيل الأمانة العامة للمبادئ بالتعاون مع الأعضاء. وشجعت اللجنة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مواصلة دعم تفعيلها وزيادة إشراك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية ذات الصلة في هذا الصدد. وللمدارس الحكومية ومعاهد التدريب بجميع أنواعها أيضا دور هام تؤديه، بسبل منها التوعية بأهداف التنمية المستدامة والمبادئ وإدراج تنمية المهارات ذات الصلة في برامج التدريب. ويولى اهتمام خاص لمبدأ وضع السياسات السليمة، نظرا للتحديات الطويلة الأمد التي تواجهها المؤسسات العامة والتنمية المستدامة، من قبيل تكامل السياسات، وإدارة المخاطر، وإشراك الجهات صاحبة المصلحة، والرصد والتقييم.

21 - وفي خضم جائحة كوفيد-19، سيكون وضع السياسات الطويلة الأجل بالغ الأهمية لضمان قدرة المؤسسات العامة على الصمود، والتخطيط والرؤية الاستراتيجية أمران أساسيان في هذا الصدد. واستنادا إلى مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وبالإشارة إلى المذكرة التوجيهية بشأن التخطيط والرؤية الاستراتيجية، أكدت اللجنة على أن هناك، مع ذلك، عدم توازن في الإدارة العامة بين الاستجابة للاحتياجات العاجلة والهامة، وفي الوقت نفسه، محاولة تحقيق أهداف السياسات الطويلة الأجل. ويمكن أن تساعد ممارسات الإدارة التقديرية على تحقيق توازن بين النهج المتعلقة بالمعاملات والنهج الاستراتيجية المتبعة في أداء الوظائف الحكومية في بعض الحالات. بيد أنه عموما، تميل التحديات الهيكلية في تصميم المؤسسات إلى ممانعة وجود عقلية استراتيجية في القطاع العام. وأنشأت بعض الحكومات مكاتب مسؤولة عن الرؤية الاستراتيجية للتغلب على هذا التحدي، ويمكن أن تكون بمثابة أمثلة لحكومات أخرى.

22 - وخلصت اللجنة إلى أن النظر بمزيد من التعمق في الدراسات الإقليمية يمكن أن يكون مفيدا، والشيء نفسه ينطبق على مواصلة مناقشة حالة القطاع العام واتجاهاته في مجالات ممارسة محددة، مثل الرؤية الاستراتيجية، والاستفادة من عمل الدورات السابقة، واستخدام المذكرات التوجيهية المتعلقة بالاستراتيجية كنقطة مرجعية حيثما ينطبق ذلك.

باء - إدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزنة وإدارة الشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني

استخدام أهداف التنمية المستدامة كإطار للإنفاق العام

23 - شددت اللجنة على ضرورة مواءمة الميزانيات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة للتجديد بالنقد نحو تحقيقها، وهو ما يتطلب في معظم الحالات إعادة تنظيم الميزانيات، استنادا إلى البرامج والأنشطة. ويتطلب تنفيذ الأهداف عن طريق إدماجها في نظم الميزنة الوطنية قرارا استراتيجيا من القادة السياسيين، فضلا عن بذل جهود تقنية. وإعادة تنظيم الميزانية من الشكل التقليدي إلى الميزنة القائمة على الأنشطة والميزنة البرنامجية خطوة بالغة الأهمية ستتمكن الحكومة من تخصيص الأموال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد النتائج.

24 - ويحسن إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات الميزنة الوطنية اتساق الميزانية، ويزيد من المساءلة والشفافية، ويتيح زيادة الميزانيات الوطنية وقابليتها للمقارنة. ويستلزم تحسين الميزنة في سياق أهداف التنمية المستدامة المشاركة، وذلك مثلا من خلال إعلام ومحاوره الهيئات التشريعية، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمجتمع المدني، والجمهور. وتتيح شفافية الميزانية والإلمام بأدواتها المشاركة العامة في عملية الميزانية بجميع مراحلها. بيد أن عددا قليلا فقط من البلدان اتخذ الخطوة الحاسمة نحو الإدماج التام لأهداف التنمية المستدامة ضمن آليات الميزانية الوطنية ونحو إعادة تصميم خططها المالية المتكاملة السنوية والأطول أجلا من أجل بلوغ هذه الأهداف. ومن المهم أيضا أن تقدم الميزانيات معلومات عن المخصصات، حسب الدخل أو الجنس أو العمر أو العرق أو الانتماء الاثني أو الوضع من حيث الهجرة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي، أو غيرها من الخصائص، حيثما كان ذلك مناسبا، من أجل الإسهام في تقييم أثر السياسات على مختلف الفئات.

25 - ولاحظت اللجنة أن استخدام أهداف التنمية المستدامة كإطار للإنفاق العام قد يكون أسهل إذا كان البلد صغيرا نسبيا وجادا فيما يفعل؛ ولكن بالنسبة للبلدان الأكبر حجما والأكثر تفاوتًا، قد يكون تنفيذ الأهداف على المستوى دون الوطني هو الأولوية. وعلى نفس المنوال، قد يكون من الأصعب إدارة هذه العمليات في البلدان المنخفضة الدخل و/أو في السياقات حيث يكون هناك غياب للقدرات المالية والمهنية. لذا، ينبغي أن تحصل هذه البلدان على المساعدة الدولية.

حالة كابو فيردي

26 - أشارت اللجنة إلى أن كابو فيردي قد أعطى أولوية صريحة لأهداف التنمية المستدامة في نظمه المتعلقة بالميزانية والمالية والمحاسبة. وفي الآونة الأخيرة، ظلّ البلد يركّز على إدماج الأهداف ضمن عملياته للتخطيط والميزنة على الصعيد الوطني، والإنفاق، ورصد التقدم المحرز والنتائج. وحققت هذه الجهود نتائج كبيرة في الحد من الفقر المدقع، وزيادة محو أمية الكبار، ومددت العمر المتوقع.

27 - وأحرز كابو فيردي تقدما ملحوظا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهناك ثلاث ركائز رئيسية للنهج الذي تتبعه الحكومة. أولا، يحتفظ البلد بمؤسسات قوية، واستثمر في تعزيز قدرته المؤسسية على تشجيع التنمية المستدامة والشاملة للجميع وفقا للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما يساعد على تهيئة بيئة مواتية للتركيز على أهداف التنمية المستدامة بوصفها أولوية وطنية. ثانيا، اعتمد كابو فيردي

عمليات وتُظَمَّ وأَسَالِيِب وتَقْنِيَات ومعايير محددة تجعل الدعم المؤسسي يتسم بالفعالية. فهو قد أخذ، على سبيل المثال، بنظم التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم، وبالمحاسبة على التكاليف، والميزنة القائمة على الإنجاز، والإدارة القائمة على النتائج، وأدوات التتبع المالي حتى تتمكن الحكومة من وضع أهداف واقعية بشأن الأداء، ورصد الإنفاق، وقياس الأداء، وإجراء التعديلات. ثالثاً، كرّس قادة البلد أنفسهم لهذه الجهود، واعتمدوا البيانات الضخمة والتحليل المكثف للبيانات من أجل تتبع الاستثمار والأداء ورصدهما. وعلاوة على ذلك، ما فتئت تُبذل الجهود بشفافية.

المسائل ذات الصلة في الإدارة المالية العامة

28 - أشارت اللجنة كذلك إلى أن جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من ركود على الصعيد العالمي يقوضان التوازنات المالية والخارجية. وحتى قبل الجائحة، شكل التمويل تحدياً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن بين المسائل المشتركة التي تواجهها الحكومات من منظور إداري: إخضاع أهداف التخصيص المحلية للسلطة الوطنية بسبب محدودية إدماج غايات أهداف التنمية المستدامة في برامج الحكومات المحلية؛ وعدم وجود انساق سياساتي أفقي وعمودي في خطط وبرامج التنمية الوطنية؛ وتركيز المسؤولين العموميين على المدى القصير، مما يعيق التخطيط على المدى الطويل؛ ومحدودية نظم معلومات الإدارة المالية الموثوقة والمحدثة و/أو قابلية التشغيل البيئي للبيانات؛ والصعوبات المتعلقة بمصادقية الميزانية.

جيم - الشراء العام المستدام في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

الشراء العام المستدام باعتباره عاملاً تمكينياً استراتيجياً للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

29 - شددت اللجنة على أن للشراء العام المستدام، المذكور صراحة في غاية أهداف التنمية المستدامة 12-7، إمكانات هائلة باعتباره أحد العوامل التي تمكن الجهود الحكومية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والغرض الرئيسي من الشراء العام المستدام هو تحقيق توازن بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستهلاك والإنتاج، وبشكل أكثر تحديداً إعطاء أهمية أكبر للعوامل الاجتماعية والبيئية في قرارات الشراء للمصنعين والموردين والمستهلكين. ويمثل الشراء العام، في المتوسط، نسبة تتراوح بين 13 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً للحجم الكبير للاستثمار العام في معظم البلدان، يرجح أن يكون تطبيق معايير الاستدامة في الشراء العام واحدة من أكثر الأدوات تأثيراً في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال الاستفادة من الإنفاق العام، يمكن الشراء العام المستدام الحكومات من أن تكون قدوة، بتحفيز الأسواق لتداول المنتجات والخدمات المستدامة والمساعدة في توجيه المجتمع نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

30 - والشراء العام المستدام أداة سياساتية استراتيجية في الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وستكون هناك حاجة إلى تحليل كاف للسوق وإلى معلومات عن السوق لتحقيق النجاح، إلى جانب فهم الظروف التي تنفذ فيها عمليات الشراء. وينبغي أن يأخذ هذا التحليل في الاعتبار مسائل الاقتصاد السياسي، مثل علاقات القوة القائمة، والمصالح المتنافسة، واحتمال وقوع الفساد في عمليات الشراء، والمسائل المتعلقة بالقدرات.

توسيع خيارات الشراء المستدام

31 - لاحظت اللجنة أن الاعتبارات المتعلقة بالموارد تعوق القيام بالشراء العام المستدام. ولا يخصص سوى 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ويتوقع أن يؤدي الأثر الاقتصادي للجائحة إلى تفاقم الحالة. ويتمثل أحد التحديات الكبيرة في أن المنتجات المستدامة غالبا ما تكون أكثر تكلفة من البدائل غير المستدامة، وذلك بسبب استيعاب التكاليف الاجتماعية والبيئية والمحدودية الأكبر للعرض.

32 - ويمكن استخدام آليات السوق، مثل التوسيم الإيكولوجي، لتوسيع خيارات الشراء، ولكن لها أيضا تكلفة لأنها تتطلب آليات للتفتيش والإنفاذ عبر سلاسل الإمداد. وتواجه أقل البلدان نموا تحديات خاصة في الحصول على منتجات تلبي متطلبات الإنتاج المستدام، ومن غير المرجح أن تكون لها القدرات اللازمة من أجل تنفيذ الإصلاحات الضرورية المتعلقة بالأسواق. ويتمثل أحد النُهج في إعطاء الأولوية في الأسواق لمجموعات المنتجات المتاحة محليا، إما للاستهلاك المحلي أو للتصدير، بغية جعل البلد رائدا معترفا به في الإنتاج المستدام في قطاع معين.

تعزيز القدرة على إدارة الشراء العام المستدام

33 - أشارت اللجنة إلى أن الآليات المؤسسية القائمة كثيرا ما تكون غير قادرة على ضمان تعميم العوامل المستدامة في عمليات الشراء في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات الإدارة. واتخذت خطوات متنوعة على الصعيد الوطني لبناء القدرات، على سبيل المثال استخدام النظم الإلكترونية لرصد أداء الكيانات العامة في مجال الشراء العام وتتبع مجموع النفقات على المنتجات المستدامة. ويتبين أيضا أن الالتزام بالشراء العام المستدام في القوانين الأساسية لبلد ما مفيد، وذلك مثلا بوضع شروط أولية وثانوية للشراء العام. وقد تكون الأهداف الرئيسية هي أن يكون نظام الشراء عادلا ومنصفا وشفافا وتنافسيا وفعالا من حيث التكلفة. ويمكن أن تدعو الأهداف الثانوية إلى ضمان أن يعكس الشراء أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بكفاءة استخدام الموارد، وتغير المناخ، والمسؤولية الاجتماعية، والمرونة الاقتصادية، وذلك مثلا من خلال المعاملة التفضيلية لفئات معينة من الأشخاص في منح العقود من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقا.

34 - وسيكون تعزيز القدرة على إدارة الشراء العام المستدام بالغ الأهمية أيضا. ويمكن أن يكون تطوير الشراء العام كمهنة مفيدا، وتحديدًا في معالجة الثغرات الكبيرة في القدرات في الإدارة اليومية للعقود، بما في ذلك التحديد السليم لمتطلبات الاستدامة والتحقق اللاحق من المنتجات. ويمكن تعزيز مجموعات المهارات من خلال التدريب الموجه، على سبيل المثال كجزء من البرامج الأكاديمية والتوجيه والموارد، ومكاتب المساعدة، واستخدام الشهادات والعلامات الإيكولوجية، بهدف سد الثغرات في المعلومات وضمان أن يكون القائمون بالشراء على دراية تامة بأساليب وأدوات الشراء العام المستدام المتاحة لهم. ويمكن أيضا أن يدعم التعلم من الأقران واستخدام الأدوات الرقمية مثل نظم الشراء الإلكتروني ممارسات الشراء العام المستدام. والتأييد السياسي الرفيع المستوى ودعم الإدارة العليا ووعي أصحاب المصلحة الرئيسيين بالغة الأهمية في الحث على إجراء تغييرات سلوكية إيجابية لدعم الشراء العام المستدام.

35 - وتكتسي مواءمة أساليب الحوكمة الوطنية ودون الوطنية مع آليات الشراء العام المستدام أهمية بالغة لإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التنفيذ. فعلى سبيل المثال، يوجد أسلوب حوكمة شبكي،

تشجع الحكومات من خلاله التعاون بين الشركات والمؤسسات العامة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وتدعمه باعتباره أولوية سياسية. ويمكن أن تساعد النهج التنظيمية على إدارة سلاسل الإمداد، على سبيل المثال من خلال وجود قانون لإنفاذ الشراء العام المستدام مع وضع مؤشرات قابلة للقياس. ومن المهم النظر في كيفية إنتاج السلع والخدمات، ولا سيما لتشجيع استخدام المواد من مصادر مستدامة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في طرق الإنتاج. وينبغي أن يراعي الشراء العام المستدام حقوق الإنسان والإنصاف وممارسات العمل العادلة.

36 - وأشارت اللجنة إلى أن التقدم بشأن الشراء العام المستدام يكون أكثر فعالية عندما يوضع إطار إلزامي يمكن الجمع بينه وبين النهج الطوعية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون استخدام الشراء العام المستدام طوعياً، لكن يمكن أن يكون في الوقت نفسه إلزامياً استخدام معايير محددة لمجموعة المنتجات من حيث الاستدامة. ومن المهم دعم الحكومات في وضع إطار قانوني وطني واضح لا لبس فيه، قد يتردد مسؤولو المشتريات في غيابه في تنفيذ ممارسات الشراء العام المستدام بسبب الشواغل المتصلة بالمخاطر المتعلقة بالامتثال، وقابلية التعرض للاحتيال ووقوع الفساد. ويمكن استخدام منهجية تقييم نظم الشراء كأداة تشخيصية لاستعراض نظم الشراء العام وهي تشمل عوامل الاستدامة.

37 - ويمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن تؤدي دوراً مهماً في رصد التقدم المحرز في برامج الشراء العام المستدام على الصعيد الوطني، وينبغي وضع تشريعات ملائمة للقيام بذلك بفعالية. وبالإضافة إلى إطار منهجية تقييم نظم الشراء، يمكن توسيع نطاق استخدام مؤشر أهداف التنمية المستدامة 12-7-1 لقياس التقدم المحرز في تنفيذ سياسات وخطط عمل الشراء العام المستدام على جميع المستويات.

دال - المسائل المتعلقة بإدارة القوى العاملة في القطاع العام في سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا

شروط خدمة العاملين في الخطوط الأمامية

38 - أشارت اللجنة إلى أن أزمة كوفيد-19 كشفت عن مخاطر وأوجه ضعف الحكومات من حيث عدم جاهزيتها لمواجهة الأزمات وأوجه القصور في الاستثمار العام في الهياكل الأساسية. ووضعت الجائحة الضغط الأوضح على قطاع الصحة، ولكن العمال الذين يؤدون العديد من الوظائف الأساسية الأخرى التي لا يمكن الاضطرار بها بسهولة عن بعد قد تضرروا، على سبيل المثال العاملون في مجالات السلامة العامة والتعليم والرعاية الاجتماعية والنقل والمرافق الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل العديد من العاملين في الخطوط الأمامية بموجب عقود مؤقتة، مما يسهم في انعدام الأمن الوظيفي.

39 - وفي سياق التعافي من جائحة كوفيد-19، يمكن إيلاء اهتمام أكبر لضمان أن تظل هذه الوظائف جذابة بما فيه الكفاية مع ظروف عمل ملائمة، واحترام حقوق الإنسان، والتخفيف، عند الاقتضاء، من الإجهاد البدني. ويمكن أن تعكس خطط الاستحقاقات والتعويضات وعقود العمل لجميع أنواع العاملين في الخطوط الأمامية بشكل أفضل المخاطر التي يواجهها هؤلاء العمال. ويمكن أيضاً وضع مزيد من التركيز في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية على الأجور المناسبة، استناداً إلى الكفاءات والجهود، وستكون هذه الأجور ضرورية جداً لجذب العمال الأكفاء إلى القطاع العام. ويمكن أن تسهم الأجور المناسبة بدورها في توفير خدمات عامة عالية الجودة.

ظهور طرائق عمل جديدة

40 - من الدروس المستفادة الأخرى من الجائحة ضرورة توسيع نطاق علاقات العمل في القطاع العام والنظر في الطبيعة المتغيرة للعمل، على سبيل المثال التحول نحو ترتيبات عمل أكثر مرونة وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهو ما يمكن ملاحظته في القطاعين العام والخاص على السواء. ولا يزال ظهور ترتيبات العمل البديلة يسلط الضوء على الفجوات الرقمية في القطاع العام. ولاحظت اللجنة أن العاملين في القطاع العام لا تتوفر لهم دائما المعدات والهياكل الأساسية الملائمة لأداء مهامهم بفعالية. ويثير ذلك سؤالا عمليا عما إذا كان ينبغي تعويض النفقات المتصلة بالمعدات والمرافق والمساحات المكتبية التي يتحملها العاملون في القطاع العام بموجب ترتيبات العمل الجديدة، وإذا ما كان الرد بالإيجاب، في ظل أي ظروف. ويمكن إيلاء اهتمام خاص للعاملين في القطاع العام في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان في حالة نزاع وفي المناطق الريفية والنائية حيث تكون الفجوات الرقمية أكثر وضوحا.

41 - وتلاحظ اختلافات في الكفاءات الرقمية في جميع المستويات الهرمية، على سبيل المثال في الحالات التي يعتمد فيها كبار المسؤولين على الدعم التقني لموظفين أقل منهم رتبة. ونظرا لأن الإدارة العامة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل جزءا من أساس التنمية المستدامة، قد يكون الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية معيارا مفيدا في استقدام العاملين في القطاع العام مع ضمان التكافؤ الفعلي للفرص للجميع. ويمكن إيلاء اهتمام خاص للمستوى المحلي، حيث تتخلف القوة العاملة ككل في كثير من الأحيان عن الحكومة الوطنية من حيث الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية.

42 - وتعزيز المساواة بين الجنسين مجال آخر يتطلب الاهتمام به. فكثيرا ما تؤدي النساء العاملات عن بعد مهام متعددة أثناء الجائحة، مثل العمل كموظفة عمومية، والإشراف على الأطفال، وإدارة الأعمال المنزلية في نفس الوقت. ولئن كانت مسائلنا المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة تتجاوزان شروط العمل والترتيبات التعاقدية، فإن ترتيبات العمل المرنة في القطاع العام يمكن أن تأخذ في الاعتبار على نحو مفيد الظروف السائدة وأن تشكل مثالا يحتذى به لإدماج المرأة على نحو منصف في القوة العاملة الأوسع نطاقا.

43 - وأكدت اللجنة من جديد أن الحكومات يمكنها أن تستفيد كثيرا من الخدمات الرقمية ووجود قوي على الإنترنت، باتخاذ إجراءات في الوقت المناسب وتوسيع نطاق التغطية بالخدمات العامة لتشمل جميع الفئات وجميع المناطق الجغرافية في التعافي من الجائحة. ويمكن للتكنولوجيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، مع توفير ضمانات تنظيمية وإدارية وأمنية كافية والقدرة على إدارة المعلومات وتحليلها أن تساعد الحكومات على تحسين فهمها لاحتياجات الناس. ويمكن للعديد من الحكومات أن تسرع وتيرة الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات اللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القوة العاملة في القطاع العام.

نحو اعتماد أسلوب إنساني في القيادة والإدارة

44 - يمكن ملاحظة انعدام متزايد للثقة في الحكومة في العديد من البلدان في أعقاب الجائحة. ويمكن تعزيز استعادة ثقة الجمهور من خلال القيادة المقترنة والتفاني والتعاطف والمهنية في القطاع العام. وشددت اللجنة على أن التعافي المستدام من الجائحة يتطلب تقديم الخدمات العامة مع التركيز على مركزية المواطنين إلى جانب إدارة القوى العاملة بما يتماشى مع توقعات السكان. وهناك حاجة إلى اتباع أسلوب في القيادة والإدارة في الحكومة يكون أكثر استنادا إلى رؤية تركز على رفاه البشر، تولى فيه أهمية لمهارات

التعاطف والذكاء العاطفي، من أجل التصدي للتحديات المعقدة للتنمية المستدامة وتحقيق نتائج في ظل هذه الظروف.

هاء - بناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات

أثر الجائحة

45 - لاحظت اللجنة أنه عادة ما توجد في البلدان المتأثرة بالنزاعات حوكمة ضعيفة، أو مؤسسات رديئة أو جزئية، أو سيادة متنازع عليها، أو نزاع عنيف، فضلا عن عدم الثقة في الحكومات التي فشلت مرارا في تقديم خدمات عالية الجودة، أو في تقديم أي خدمات في بعض الأحيان. وتقلل النزاعات من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المائة في المتوسط في السنة، ويقل احتمال أن يحصل السكان المتضررون على التعليم وعلى الخدمات الأساسية وأن ينعموا بسبل عيش مستدامة. ولا يزال الافتقار إلى القدرات في مجال الإدارة العامة وإدارة المؤسسات في البلدان المتأثرة بالنزاعات يشكل تحديا.

46 - وأدت الجائحة إلى تفاقم هذه التحديات وزادت الضغط على المؤسسات التي تعاني بالفعل. وعادة ما تؤدي النزاعات العنيفة نفسها إلى زيادة سرعة انتشار الأمراض المعدية في غياب تقديم الخدمات الطبية، وفي السياقات التي كثيرا ما يصعب فيها توفير المرافق الصحية والتي تحدث فيها تحركات سريعة للمشردين. وتهدد حالات النقشي هذه بشدة الخدمات العامة المنهكة بالفعل، وتؤثر على بعض السكان الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وقد تعكس التقدم الذي حققته البلدان في مجال التنمية.

47 - وهناك أيضا فرص لكي تصبح السلطات والأجهزة الأمنية أكثر قمعا، بينما في الوقت نفسه، قد تتاح للمجموعات المسلحة غير التابعة للدولة فرص للاستفادة من انخفاض الانتباه أو القدرة من جانب القوات الحكومية. فعلى سبيل المثال، قد يتيح إغلاق المعابر الحدودية أثناء عمليات الإغلاق الشامل فرصة للحكومات لزيادة الرقابة في المناطق الحدودية الهشة، ولكنه في الوقت نفسه قد يتيح فرصة لظهور معابر حدودية غير رسمية تسيطر عليها الجماعات غير التابعة للدولة.

48 - وتم التأكيد خلال الجائحة على انخفاض فعالية نهج السلام المحلية، بما في ذلك النهج الشاملة لحل النزاعات وتحقيق العدالة. ونشأت عن القيود المفروضة على السفر والتحرك على الصعيد الدولي خلال الجائحة الحاجة إلى تقديم دعم أفضل وأكثر فعالية لإدارة عمليات السلام على الصعيد المحلي. ولا يزال القادة المحليون ومنظمات المجتمع المدني في الميدان شركاء أساسيين من حيث بناء السلام وكذلك من حيث تقديم المساعدة لبرامج التطعيم التي تعتمد على الثقة والشرعية.

49 - وشددت اللجنة على أن القيادة الاستباقية للحكومات هي مفتاح التعافي من الجائحة، وذلك مثلا في إنفاذ القيود المفروضة على الحركة للحد من انتقال الفيروس، وتوفير الرعاية الصحية، والدعم الاقتصادي، وينبغي أن يكون تطوير اللقاحات خاليا من الاعتبارات السياسية وأن يحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان والخصوصية.

50 - وتمويل جهود التطعيم الجماعي أمر عاجل. واقترحت اللجنة أن يؤدي صندوق النقد الدولي دورا رئيسيا، على سبيل المثال عن طريق فتح باب تمويل اللقاحات في إطار مرفق التمويل السريع الحالي التابع للصندوق، الذي يمكن من خلاله للبلدان الحصول على الأموال اللازمة لشراء اللقاحات مقدما. ومن أجل

التوزيع الناجح للقاحات، لا غنى عن مرونة الميزانية والشفافية والمساءلة في العملية والتنسيق الفعال بين السلطات الصحية والمؤسسات العامة الأخرى.

51 - وشددت اللجنة على أن تعزيز نوعية الإدارة العامة والقدرة التقنية للموظفين العموميين ينبغي أن يظل أولوية في المناطق المتأثرة بالنزاعات. واتباع نهج يراعي حالة النزاع، ولا يزيد، على وجه التحديد، من تفاقم استبعاد فئات محددة قد تكون مهمشة بالفعل وربما ساءت أوضاعها خلال هذه الجائحة، هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنجاح مشاركة القطاع العام. ومن الأمور المحورية في مراعاة حالة النزاعات بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، الأمر الذي سيكون أيضا بالغ الأهمية في تنفيذ برامج التطعيم الجماعية والحد من المظالم في المستقبل.

بناء مؤسسات قوية لإنهاء العنف ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

52 - ازداد العنف الجنسي والجنساني بسبب الجائحة، بما في ذلك في بعض البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث جرى تمكين قوات الأمن ويمكن أن تستخدم الفرصة لإساءة استغلال موقعها. ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء مؤسسات قوية لإنهاء العنف ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في هذه الظروف وضمان حماية جميع الفئات الضعيفة.

53 - وأشارت اللجنة إلى ملاحظة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بأن العنف ضد المرأة يشكل جائحة خفية. وليست المرأة هي الأكثر تضررا من هذه الجائحة فحسب، بل هي أيضا عماد التعافي منها في المجتمعات المحلية. ويؤدي النزاع إلى ارتفاع كبير في معدلات العنف الجنسي، ويجعل النساء عرضة للفقر، وفقدان الوظائف، وتدمير الأصول مثل المنازل والخدمات الصحية المتدنية الجودة. وإذا سلمت اللجنة بأن المساواة بين الجنسين تشكل أساسا لعالم يسوده السلام والرخاء والاستدامة، فقد شددت على أن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتصدي للأثر الخطير للعنف والتمييز على النساء والفتيات، بمن فيهن المشردرات داخليا واللاجئات ونساء الشعوب الأصلية، ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع بناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الظروف.

54 - وأحاطت اللجنة علما بحالة ليبيريا، التي اتخذت خطوات لمكافحة العنف الجنساني بتعزيز إنفاذ قانون بشأن معاقبة مرتكبي العنف المنزلي، وعينت مدعيا خاصا لمعالجة قضايا العنف الجنساني، وأنشأت سجلا وطنيا لمرتكبي الجرائم الجنسية. ولاحظت اللجنة كذلك أن الحكومة أنشأت فرقة عمل تابعة للأمن الوطني من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني. وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن ومبادرة تسليط الضوء هي من بين أطر أخرى تهدف إلى حماية حقوق المرأة وتعزيز التمكين. ولاحظت اللجنة أيضا أنه تم اتباع نهج منطلق من القاعدة إزاء العنف الجنساني، حيث نظمت مجموعة صغيرة من النساء أنفسهن في فريق مناصرة يسمى "عمل نساء ليبيريا الجماعي من أجل السلام"، الذي أصبح قوة سياسية تكافح العنف. وقد شرع الفريق في احتجاج مستمر أسهم في بناء السلام.

دور الإعلام والأخبار الزائفة

55 - شددت اللجنة على أن المعلومات مجال يمكن للحكومات أن تؤدي فيه دورا هاما. والمعلومات الواضحة والمتحقق منها والمدعومة بالأدلة هي مفتاح التغلب على التحديات المتعلقة بالأخبار الزائفة وعدم الثقة في الحكومة. فالأخبار الزائفة تقوض الثقة في الدولة والمؤسسات، ولا سيما في المناطق التي يكون فيها

الوصول إلى الإنترنت محدودا ولا توجد فيها سوى فرص قليلة للنظر في مصادر بديلة للمعلومات. ويمكن النظر في ثلاثة عوامل بالغة الأهمية في بناء الثقة: الفعالية في تقديم معلومات دقيقة، وشمول ومشاركة جميع أصحاب المصلحة؛ والمساءلة التي تضمن الشفافية والنزاهة.

الشراكات

56 - لا تزال الشراكات على الصعيد العالمي والدعم في بناء السلام والمعونة المالية المقدمان من المجتمع الدولي بالغة الأهمية في عملية التعافي من الجائحة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وأشارت اللجنة إلى أن لجنة بناء السلام تسلم بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لبناء المؤسسات. وفتحت أيضا مجالا للحكومات الوطنية للبحث عن فرص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وللمؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني للتصدي للتحديات في بناء السلام واستدامته. ومن المهم إضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي كثيرا ما تشكل نقاط دخول رئيسية للعمل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية من أجل السلام.

57 - ولاحظت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة أن صندوق بناء السلام يدعم البلدان لتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك في مجالات إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، والعدالة الانتقالية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحوار السياسي، والحكم الديمقراطي، وبناء قدرات الدولة، وبسط سلطتها.

58 - وخلصت اللجنة إلى أن مواصلة دراسة بعدي الحوكمة والإدارة العامة في مجالات النشاط الهامة هذه يمكن أن تكون مساهمة مهمة.

الفصل الرابع

أعمال اللجنة في المستقبل

59 - ستواصل اللجنة مواصلة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه. وستتّكّب اللجنة، في دورتها الحادية والعشرين، على دراسة الموضوع الذي اعتمدته المجلس لدورته لعام 2022 وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وستُعَدّ توصيات تتعلق بالسياسة العامة بشأن الحوكمة والجوانب المؤسسية لتلك المسألة.

60 - ويمكن النظر، في جملة أمور، في مسائل الحكم العادل والعدالة في التوزيع؛ وسياسة عامة فعالة للتعافي المستدام والشامل من جائحة كوفيد-19؛ وإشراك الشباب في مسائل الحوكمة لتعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل؛ وبناء مؤسسات قوية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وستتّكّب اللجنة كذلك في بناء مؤسسات قوية لمكافحة تغير المناخ وآثاره، ومن أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها واستعادتها في سياق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما مبدأ الشفافية والمشاركة.

61 - وانفتحت اللجنة أيضاً على أن تستند في عملها إلى تحليلها السابق لبناء مؤسسات قوية من أجل التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، مع مراعاة التعافي من جائحة كوفيد-19، بما في ذلك في ضوء التحديات المالية والاقتصادية والمؤسسية الخطيرة التي يواجهها العديد من هذه البلدان، فضلاً عن التحديات المؤسسية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين.

62 - وأكدت اللجنة على أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في تموز/يوليه 2018، لا تزال توفر إطاراً شاملاً ومتربطاً ومفيداً لعملها. وفي الدورة الحادية والعشرين، ستتّكّب اللجنة في تطبيق المبادئ على الصعيد دون الوطني.

63 - وعند دراسة الإدارة المالية والميزنة في القطاع العام، ستتّكّب اللجنة في المسائل المتعلقة بالاستثمارات في قطاع الصحة، والبحوث الممولة من المال العام، ومسائل الإعانات المتبادلة، والتغييرات في سياسات الإدارة المالية من أجل تسريع الانتعاش، وستقوم بتعبئة الموارد لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإدماج مبادئ الحوكمة الفعالة في إدارة الضرائب، وعمليات الشراء العام وإدارة الديون، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالميزنة الشفافة والخاضعة للمساءلة والقائمة على المشاركة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

64 - وفيما يتعلق بمسائل القوة العاملة في القطاع العام، رأت اللجنة أن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام فيما يرتبط بطرائق العمل الجديدة في القطاع العام، وأوجه عدم المساواة في نظم التعويضات، وقدرات القوة العاملة للحكومات دون الوطنية، والتغييرات في إدارة القطاع العام لجذب الشباب، والمسائل المتعلقة بتسييس الخدمة العامة وأثره على أهداف التنمية المستدامة.

65 - وستدرس اللجنة أيضاً، في دورتها المقبلة، المسائل المتعلقة بالحكومة الرقمية مع التركيز على سد الفجوة الرقمية من أجل التعافي الشامل من الجائحة، واستعداد المؤسسات للاستفادة من التكنولوجيا في قطاعي التعليم والصحة، والمهارات الجديدة اللازمة في المناصب القيادية، ووضع العاملين في القطاع العام

في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة في تطوير الحكومة الرقمية بهدف تصميم نظم تتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والخصوصية.

66 - وأخيراً، ستدعو اللجنة مرة أخرى البلدان المهتمة من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية إلى الدخول في حوار تفاعلي مع الخبراء بشأن الجوانب المؤسسية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أوجه الترابط بين الهدف 16 وجميع أهداف التنمية المستدامة والدروس المستفادة من الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التوعية بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في القطاع العام.

67 - وقررت اللجنة أن تواصل الممارسة المتمثلة في تشكيل أفرقة غير رسمية عاملة بين الدورات تعنى بالأعمال التمهيدية لدورتها المقبلة، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تحليلات تقنية ومتخصصة وتقييمات وتوصيات بشأن السياسة العامة للاسترشاد بها في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 305/72. ونظراً للخبرة القيمة المكتسبة من استخدام شكل الاجتماعات الافتراضية، ستواصل اللجنة الاستفادة من التكنولوجيا، ولا سيما خلال الفترة الفاصلة بين الدورات لعقد اجتماعات افتراضية للأفرقة العاملة وما يتصل بذلك من تفاعلات مع الخبراء استعداداً للدورة السنوية التي ستعقد في مقر الأمم المتحدة.

68 - ورحبت اللجنة بالمساهمة المستمرة للمراقبين، وكذلك بمشاركة الشباب المهتمين بالخدمة العامة. وستنظر اللجنة مرة أخرى في تخصيص جزء من برنامج عمل دورتها الحادية والعشرين لإجراء مشاورات تفاعلية مع المراقبين وجزء آخر لإجراء حوار مع منظمات الشباب.

69 - وقررت اللجنة إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة تعاونها مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس ولجنة بناء السلام وغيرها من عمليات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بهدف تعزيز الروابط وتوفير التوجيه للمجلس من أجل تكوين نظرة متكاملة.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
2	جدول الأعمال المؤقت المشروع (E/C.16/2021/1)
3	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب (E/C.16/2021/2)
3	مساهمة من اللجنة في الاستعراض المواضيعي للمنشآت السياسية الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021
4	ورقة غرفة اجتماعات بشأن الحوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة
5	موجز تنفيذي لدراسة خط الأساس للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن حالة تنفيذ مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا
5	ورقة غرفة اجتماعات بشأن تنفيذ مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في بلدان أوروبا الشرقية ووسط آسيا
5	ورقة غرفة اجتماعات بشأن تنفيذ مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: حالة كينيا
6	مذكرة من الأمانة العامة بشأن إدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزنة وإدارة الشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني مع التركيز على كابو فيرددي (E/C.16/2021/3)
7	مذكرة من الأمانة العامة بشأن المشتريات العامة المستدامة في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة (E/C.16/2021/4)
8	مذكرة من الأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بإدارة القوى العاملة في القطاع العام في سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (E/C.16/2021/5)
9	مذكرة من الأمانة العامة بشأن بناء مؤسسات قوية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات (E/C.16/2021/6)

المرفق الثاني

مراسلات واجتماعات افتراضية غير رسمية عُقدت خلال الدورة العشرين

قدم أمين اللجنة، نيابة عن مدير شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية بصفته رئيساً مؤقتاً، رسالة إلى جميع أعضاء اللجنة في 8 نيسان/أبريل 2021، أحال بها خمسة ترشيحات إلى مكتب الدورة العشرين وردت من الأعضاء خلال فترة ما بين الدورتين. ومع عدم اعتراض أي عضو في إطار الموافقة الصامتة، اعتُبر أعضاء المكتب منتخبين بالتركية في 9 نيسان/أبريل. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال من خلال صيغة جمعت بين مشاورات خطية واجتماعات غير رسمية عُقدت في الفترة من 12 إلى 21 نيسان/أبريل، باستخدام منصة افتراضية. واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير في 21 نيسان/أبريل. وأدلى بملاحظة افتتاحية كل من نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خوان ساندوبال مَندوبِليَا، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو دجنمين.

الحضور

شارك في الاجتماعات الافتراضية غير الرسمية للدورة أعضاء اللجنة الـ 21 التالية أسماؤهم: ليندا بيلمس (الولايات المتحدة الأمريكية)، وغيرت بوكارت (بلجيكا)، وأوبما شودري (الهند)، وإيمانويل داشون (فرنسا)، وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وعلي حمزة (ماليزيا)، وما هزو (الصين)، وبول جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبريدجيت كاتسريكو (غانا)، ومارغريت كوبا (كينيا)، ولينوس توسان ميندجانا (الكاميرون)، ولويس مويلمان (هولندا)، ولمياء المبيض بساط (لبنان)، وبوراي نيميتس (سلوفاكيا)، وكاتارينا أوت (كرواتيا)، وريجينا سيلفيا باتشيكو (البرازيل)، وأورا - أورن بوتشاروين (تايلند)، وجوهر رضوي (بنغلاديش)، وديفان رُو (جامايكا)، وعبد الحق سايجي (الجزائر)، وهينري سارداريان (الاتحاد الروسي). ولم يتمكن غريغوريو مونتيرو (الجمهورية الدومينيكية) وموني بيزاني (جمهورية فنزويلا البوليفارية) من المشاركة.

ودُعي مراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات حكومية وأخرى غير حكومية ذات صلة إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة وأثناءها، والمشاركة في مشاورات غير رسمية مخصصة مع المراقبين عُقدت في 19 نيسان/أبريل. وكان موضوع الحوار هو "بناء مؤسسات شاملة للجميع وفعالة وقادرة على الصمود من أجل التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة". وشملت المناقشة مسائل تتعلق بمشاركة الشباب، والعمالة والعمل اللائق، ووضع السياسات السلمية، وتنمية القدرات. وتم تمثيل حوالي 40 كياناً لها صفة مراقب. ويمكن الاطلاع على التسجيل المحفوظ للحوار وبيانات المراقبين الخطية في الصفحة الشبكية للجنة (<https://publicadministration.un.org/en/cepa>).

